

## المحاضرتين 05 و06: مدخلات ومخرجات الفساد الاقتصادي (الأسباب

ه النتائج)

نظرا لتعدد أسباب الفساد المالي والإداري نقترح فيما يلي تبويبها إلى ثلاث حزم رئيسية<sup>1</sup>

### 1-العوامل الشخصية :

**\*\*العمر:** إن حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد تكون سببا وراء ممارسات إدارية فاسدة.

**\*\*مدة الخدمة:** فقد يكون كبار الموظفين ممن تكوم مدة خدمتهم طويلة على معرفة تامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة ويساعد هذا الأمر على ارتكابها ، وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع بزملائه في العمل غير النزيهين .

**\*\*المستوى الدراسي:** إن تأكيد علاقة ممارسات الفساد الإداري بالمستوى الدراسي والتحصيل العلمي ربما تختلف باختلاف المجتمعات ، فالمجتمعات التي يسهما الحصول فيها للفرد على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون أفراد هذا المجتمع أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري، عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على أسس علمية يكون فيه نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فانه يحول دون وصول أناس غير كفؤين إلى الوظائف الحكومية وبالتالي تقل عمليات الفساد الإداري.

**\*\*الجنس:** عادة الرجال الموظفين يميلون أكثر لممارسة حالات الفساد الإداري من النساء، بسبب تكوينهم النفسي وسرعة تأثرهم بما يحيط بهم من عاملين.

**\*\*المهنة والتخصص:** من المتوقع أن تكون حالات الفساد الإداري أكثر وضوحا لدى الإداريين في الوظائف الحكومية أو منظمات الأعمال منها في الوظائف الفنية التخصص، وربما يعود إلى ممارسة الإداريين لأعمال تجعلهم على احتكاك مباشر بالناس تدفعهم في غالب الأحيان إلى فتح مواضيع يمكن النفاذ منها إلى دفع رشوة او قبول وساطات أو غيرها من حالات الفساد الإداري.

### 2-العوامل المؤسسية والتنظيمية:

**\*\*ثقافة المنظمة:** إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية و متماسكة وإيجابية تؤدي إلى التزام عال والتخلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة حيث أن اغلب هذه الثقافة التنظيمية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة أو الإدارة الحكومية.

**\*\*حجم المنظمة:** غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية، وهذه كلها تؤدي بدورها إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري لا يمكن السيطرة عليها بسهولة.

<sup>1</sup> طاهر الغالبي وصالح العامري،(2010)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان ، ص 385-389

**\*\*ضعف النظام الرقابي:** حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتيناً سارياً يمر دون مساءلة أو حساب، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية وأساليب تقييم الأداء لديها فقد تطورت هذه النظم كثيراً وأصبحت متاحاً للمسؤولين الكثير من الأدوات الفاعلة التي تساعد في ضبط حالات الفساد الإداري.

**\*\*العلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا:** وهذه قد تكون سبباً لممارسات إدارية فاسدة تنتج عن استغلال النفوذ لهؤلاء المسؤولين والاحتماء بهم سواء كانت العلاقة قرابة أو ارتباط مصالح أو صداقة .

**\*\*طبيعة العمل المؤسسي:** إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات ومنظمات الأعمال وشفافية عملها له أثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري، أما المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها الكثير من السرية والسرعة، ولديها موارد كثيرة بعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية فإن حالات الفساد الإداري تكثر فيها ويمكن إخفاءها بسهولة كما يتوقع مرتكبوها .

**\*\*الهيكل التنظيمية وهياكل السلطة:** إن عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري في منظمات من هذا النوع أكثر من غيره.

**\*\*البطالة المقنعة:** إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالاً فعلية قد يكون سبباً وراء تفنن هؤلاء الموظفين في طلبات وتعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها.

**\*\*عدم الاستقرار الوظيفي:** إن شعور الموظف خاصة في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلاً لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة والنزاهة والعدالة.

### 3-العوامل البيئية :

**\*\*عوامل البيئة السياسية:** يعتبر هذا البعد من أكثر الأبعاد دعماً للفساد الإداري في الدول النامية، فهيمنة الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هي السبب في انتشار حالات الفساد الثقيل، تتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود دستور دائم، عسكري المجتمع، سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ضعف منظمات المجتمع المدني.

**\*\*عوامل البيئة الاقتصادية:** يشكل الاقتصاد مدخلاً لممارسة حالات الفساد الإداري بأشكاله المتنوعة، فالسياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية يسبب الحروب والكوارث أو سوء التخطيط قد تكون مدخلاً يشجع الفساد، وبصفة عامة يمكن اعتبار البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار، وعدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد الإداري.

**\*\*عوامل البيئة الاجتماعية:** فإذا ما كانت العوامل الاجتماعية غير ناضجة ومشوهة فإنها ستشكل بكل تأكيد مدخلاً واسعاً لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات، ومن

الضروري الإشارة هنا أن العوامل الاجتماعية قد لا يتم الانتباه لها ولأثرها مثل العوامل الاقتصادية وذلك بسبب وقوع المجتمع تحت تأثير ظاهرة القبول الاجتماعي لهذه العوامل، ومن أهم العوامل الاجتماعية المحتمل تسببها في الفساد الإداري نذكر القيم المشوهة السائدة في المجتمع، شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير، زيادة عدد السكان وشح الموارد واستنزافها، التعصب الطائفي والديني.

**\*\*عوامل البيئة القانونية والتشريعية:** يمكن أن تساهم هذه البيئة إلى حد كبير في انتشار حالات الفساد الإداري إذا كانت تتصف بعدم النزاهة وعدم الاستقلالية والخضوع الكامل للسلطة والسياسية أو التنفيذية في الدولة، ويمكن أن نلخص أهم منافذ الفساد الإداري ضمن أبعاد هذه البيئة إلى مختلف القوانين التعسفية، والتغيير المستمر فيها، الثنائية في تفسير القوانين، ضعف الجهاز القضائي.

**\*\*عوامل البيئة الثقافية:** يمكن أن تكون البيئة الثقافية بعنصرها وأبعادها المتعددة دافعا للفساد الإداري خصوصا في الدول النامية، فكلما اتسمت البيئة الثقافية بالانغلاق والخوف من الانفتاح والميل إلى الجمود والتحجر فإن بذور الفساد الإداري ستتمو فيها وتنتشر بسرعة وأعدت وسائل مكافحتها وعلاجها. فمؤسسات التربية والدينية والصحافة الإعلام دور كبير في بناء قيم ثقافية ايجابية أو العكس والتي قد تكون سببا رئيسيا في انتشار الفساد الإداري.

## II-نتائج الفساد المالي والإداري :

بعد أن خضنا في أسباب ودوافع الفساد كمدخلات لهذه الظاهرة ،تفرض علينا السيرورة المنهجية عرض مخرجات الظاهرة متمثلة في نتائجها ومخلفاتها حتى يكتمل الإطار النظري في شقه المفاهيمي .ونقترح هنا أيضا بالنظر لتشعب وكثرة مخلفات الفساد تبويبها إلى ثلاث حزم رئيسية هي النتائج على المستوى الاقتصادي ،على المستوى الإنساني وعلى المستوى السياسي.

### 1-أثر الفساد على المستوى الإقتصادي:

توافقا مع الغاية البيداغوجية ، وللتنسيق مع باقي المقاييس المقترحة على طلبة السنة الثانية (مقياس الاقتصاد الكلي)،ارتأينا أن نحلل آثار الفساد على المستوى الإقتصادي من خلال أثرها على كل مركبة من مركبات الدخل الكلي في ظل التدخل الحكومي والخارجي ، والمتمثلة في الاستهلاك الكلي (قطاع العائلات )،الاستثمار الكلي (المنتجين)،الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية(الحكومة)والتجارة الخارجية (القطاع الخارجي) ذلك أن :  $Y = C + I + G + X - Z$

**\*\*أثر الفساد على الاستثمار الكلي(المنتجين):**يعتبر الإنفاق الاستثماري من أكثر مكونات الطلب الكلي تقريبا، وينتقل تأثير الاستثمار من بعد الطلب الكلي إلى الدخل التوازني الذي يتطلب نوعا من المساواة لكي يتم الوصول إليه، ويتقلب مستوى الدخل في الاقتصاد بالتالي كنتيجة لتقلب مستوى الاستثمار الخاص والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعملية الاستثمارية.وعلى هذا الأساس يعتبر أي تأثير للفساد ولو كان هامشيا في الاستثمار، مرهقا جدا للنمو ومن ثم العملية التنموية وهذا ما سنناقشه فيما يلي :

من بين أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي التي تم رصد علاقتها بالفساد الاستثمار الكلي، حيث يبين ماورو<sup>1</sup> Mauro 1995، من خلال استخدام مؤشر للفساد ابتداءً من أوائل الثمانينات، أن ارتفاع مستويات الفساد يقترن بانخفاض مستويات الاستثمار التي تقاس بحصة من الناتج الداخلي الإجمالي. وهذا المؤشر الذي يصنف الدول وضعته "الهيئة الدولية لدوائر الأعمال حسب سلم يتدرج من صفر إلى عشرة استناداً إلى تقييم مدى لزوم الفساد في المعاملات التجارية. وتشير الأرقام العالية إلى مستويات فساد منخفضة.

ويؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. ففي حال الاستثمار الحكومي، يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي، وعلى نوعية الاستثمار. وفيما يخص المبلغ النهائي للاستثمار، فإن الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات، يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة، إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى.

وفيما يخص نوعية الاستثمار، فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين، غالباً ما يؤدي إلى الغش في المنتج. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى لها القدرة على إنتاج الربح مما يؤثر سلباً في عملية تخصيص الموارد ويعيق عملية التنمية، إن الفساد من هذا المنظور ووفقاً لما يراه Tanzi يساهم إذن في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة<sup>2</sup> وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها، ناهيك عن الوساطة والغش في اختيار المشاريع.

إضافة لكل ما أوردنا تجدر الإشارة إلى أن الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر Johnston, 1997، إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات<sup>3</sup>، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً عند تحليل أثر الفساد على التجارة الخارجية.

ونخلص مما سبق إلى أن الرشوة تؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية. وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنها تضعف النمو الاقتصادي، حيث تؤثر على استقرار وملاءة

<sup>1</sup> Mauro, Paolo, (1995), Corruption and Growth . Quarterly Journal of Economics 110(3): p. 701-720

<sup>2</sup> Vito Tanzi , Hamid Davoodi, (1997), Corruption ,Public Investment and Growth ,IFM Working Paper

<sup>3</sup> Johnston, M. , (1997), What can be done about Entrenched Corruption?, Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

مناخ الاستثمار وتزيد من تكلفة المشاريع وتهدد نقل التقنية ، وتضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية كما تخفض العائد على الاستثمار<sup>1</sup> .

**\*\*أثر الفساد على الاستهلاك الكلي(العائلات) :** يتسبب الفساد في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد وذلك بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاك ، ولعل الأثر المباشر للفساد على المستهلكين يظهر من خلال زيادة تكاليف الخدمة التي قد تكون مجانية أصلا وهي تكلفة لن يتحملها رجل الأعمال بالطبع بل سيحملها للمستهلك النهائي فتتخفف قدرته الشرائية .ولعله بات من الواضح أن الفساد يتحملة الاقتصاد الكلي لا أطراف الفساد ،وبدوره يحمله إلى المستهلك النهائي إما في شكل رفع ثمن الخدمات ،أو في شكل ضرائب ورسوم أو قد تنعكس على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأساسية، كما قد يتحمل المستهلك رداءة جودة السلع التي كانت محل تعامل فاسد.

من جهة أخرى يبدو أثر الفساد واضحا وجليا من خلال توسيع ثقافة الاستهلاك دون إحراز ما يقابلها من إنتاج ، ويتعلق الأمر هنا بأولئك الذين يحصلون على دخول إضافية كريع للفساد ،فهؤلاء سيفتقرون إلى العقلانية في ترشيد إنفاقهم الاستهلاكي كنتيجة لاستسهالهم الحصول على الأموال متى احتاجوا إليها عن طريق الفساد ،وبهذا ستتجه إنفاقاتهم نحو الكماليات والتسابق نحو الماركات العالمية على حساب المنتج المحلي ،هذا فيما يتعلق بصغار الموظفين والمسؤولين في الإدارات ،أما إذا اتجهنا صوب المسؤولين النافذين والشخصيات الحساسة في المجتمع فنجد أنها بدورها ترفع مستويات استهلاكها إلى أعلى قيمة ممكنة والتمثلة في الترف الاجتماعي ، أين تنفق الأموال الطائلة على استبدال ماركات السيارات ،والرحلات السياحية وما يقابلها من مصاريف لا يتم الالتفات إليها لأن المسؤول النافذ يرى في منصبه موردا دائما لتغطية هذه التكاليف الغير عقلانية .

**\*\*أثر الفساد على الإنفاق و الإيرادات الحكومية (الحكومة):**يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه . وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة ،لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستنتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999)، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية إصداره / 1999 ، الكويت ص 3

لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة. كما أنه وفقاً لأبحاث Mauro المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع<sup>1</sup>.

إضافة إلى ما تقدم ذكره يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي ، إذ يبذل السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز أموال كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للفساد<sup>2</sup>، كما أن المالية العامة للحكومة ونتيجة لممارسات الفساد تتأثر سلباً حسبما أوضحته دراسة كل من Tanzi, Davoodi 1977<sup>3</sup> التي توصلت للنتائج التالية :

\* يؤدي الفساد لزيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الخاصة لكون العديد من بنود الإنفاق مرنة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشوي .

\* يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجا الإنفاق على معدات جديدة

\* يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى هي الأقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح.

\* يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمار العام والبنية التحتية للبلاد

\* قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم .

**\*\*أثر الفساد على التجارة الخارجية :** من جهة البحوث الكمية التي كان من بين السابقين إليها Johan Lambs drof فترى أن درجة الفساد في الدولة المستوردة يؤثر على هيكل التجارة للدول المصدرة ، وهذا يتضح في ميل المصدرين الأجانب إلى تقديم رشوي للموظفين الرسميين في الدول المستوردة<sup>4</sup>، وعليه فإن الشركات الرائشة تطرد الشركات الأمينة من

<sup>1</sup> مورو، باولو، (1998)، الفساد ، الأسباب والنتائج . مجلة التمويل والتنمية، ص12.

<sup>22</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (1999)، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية ، الكويت ، ص 4

<sup>3</sup> يحيى غني النجار ، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، تاريخ التصفح 2009/05/03 ، [www.nazaha.iq/search\\_web/eqtsade/4.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc)  
<sup>4</sup> عبد الله بن حاسن الجابري، (1426 هجرية) ، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى

نطاق التجارة ، لكن إذا كانت الشركات غير الآمنة تخضع لرقابة تنظيمية جيدة ، فإن هذه الشركات ستنال النصيب الأكبر من التجارة .

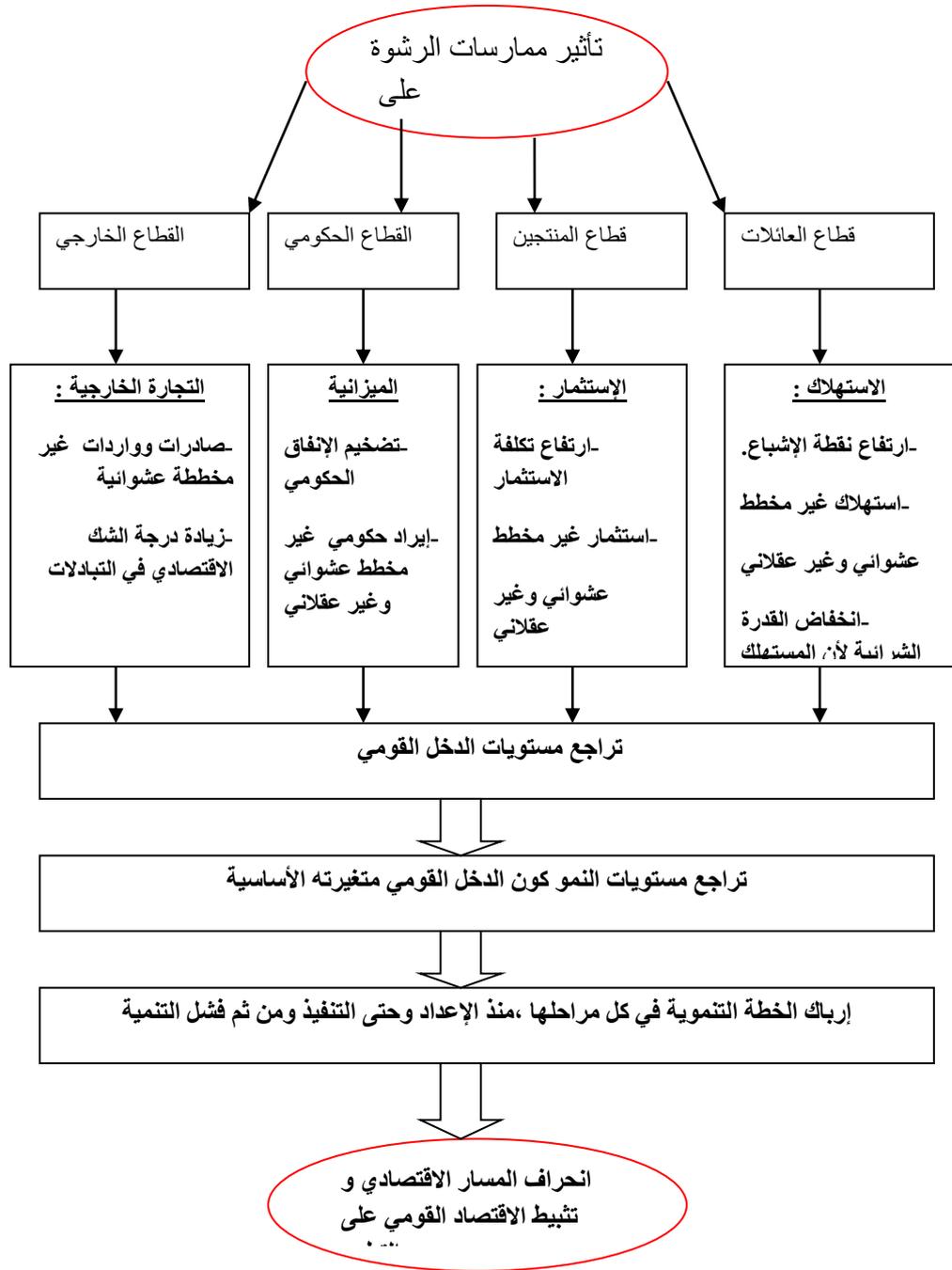
إن مسألة الفساد في التجارة أو الاستثمارات الخارجية هي مصدر لعدم اليقين في تقييم تكاليف المؤسسات وبهذا فإنها تشوه السوق وتجعل المنافسة غير عادلة ، وقد ركزت البحوث في هذا المجال على الفساد في البلدان المستقبلية للاستثمارات ، ففي الأسواق الأكثر فسادا التجارة يجب أن تكون أكثر حذرا ، وحسب وجهة نظر الباحثان يرجع هذا لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون نموذجا يفرض درجة عالية من الاستعداد والجهود .ومن خلال النتائج يتبين أن البلد محل التعامل هو المعني أكثر بالفساد ، أين يتوجب اخيار الشريك الخارجي من قبل البلدان قبل أن تطلق العنان للاستثمارات الخارجية.وقد توصلت الدراسات الاقتصادية إلى العلاقة العكسية بين مرونة التبادلات الخارجية والفساد ، وهذا على غرار ما أكده كل من S.Knack,S و O.Azfar حيث اعتبرا أن الفساد يؤثر على التبادلات التجارية سلبا والعكس ليس صحيحا بالضرورة<sup>1</sup> .

**حوصلة:** للفساد آثار سلبية على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لما تحدثه من سوء في تخصيص الموارد وفي توجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع وهي على العموم تعتبر مكلفة لأي بلد تستفحل فيه بشكل ينعكس على مستويات الأداء الاقتصادي ومن ثم على نجاعة الخطط التنموية أولا فالدقة في تنفيذها ، وهكذا يجازف الفساد بالعملية التنموية شكلا ومضمونا خاصة على المدى البعيد وفيما يلي نقترح شكلا يبسط ما تقدم :

### الشكل رقم 01: أثر الفساد على الاقتصاد من خلال محددات الطلب الكلي

<sup>1</sup> S.Knack,S et O.Azfar ,(2003) , TradeIntensity,Country Size and Corruption , Economics of Governance ,04/2003

بن يخلف زهرة



**\*\*أثر الفساد على مستوى الفقر: إضافة لمحددات الطلب الكلي كمركبات رئيسية للمستوى الاقتصادي، لم نجد بدا من إقحام مستوى الفقر كمركبة لا تقل أهمية عند تحليل أثر الفساد على الهيكل الاقتصادي فقد بينت التجارب أن تحقيق النمو لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نمو**

عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمئة مليون فقير جديد.

يمكن القول إجمالاً إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموًا اقتصادياً وزيادة ثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت حتى في بعض البلدان المستفيدة من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية. ولعل هذا ما يبرر إقحامنا لتأثير الفساد على الفقر في سياق مناقشة أثره على النمو الاقتصادي والتنمية وفيما يلي تحليل ذلك التأثير.

إن الدولة التي يتفشى فيها الفساد ، يمكن أن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوى Osborne<sup>1</sup> 1998 ، ويحرم الفساد الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيباً. ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال. ويوسع الفجوة القائمة بين الجنسين لأن المبالغ المدفوعة بغرض الفساد إنما تدفع مقابل خرق قواعد الإنصاف في التشغيل والشراء. كما ويتسبب في السخط السياسي والقلق الاجتماعي.

ويمكن لنا أن نلخص ما تقدم ذكره في كون الفساد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وهذا الأثر يكون على عدة مستويات نوجز أهمها فيما يلي :

\* قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، من جهة مقابلة يتحمل الفقراء عبئاً ضريبياً أثقل وخدمات أقل .

\* يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة .

\* حصول الفقراء على حد أدنى من الخدمات الاجتماعية التي لا يملكون القدرة على دفع مقابلها غير المشروع (الأموال الفاسدة كالرشاوى)، وهو ما يفاقم حدة الفقر.

\* تفادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء ، ذلك أن الفكر الذي يسير الممارسات الفاسدة سيدفعها نحو المصالح الخاصة على حساب الأمور الاجتماعية.

## 2-أثر الفساد على المستوى الاجتماعي:

لطالما تم تناول مواضيع الفساد في النسق الاجتماعي والسياسي ،ذلك أنها تبدو جلية أكثر من خلالهما ،حيث يرى Treisman 2000 أن المتغيرات الاقتصادية تفسر الفساد أقل من المتغيرات السياسية والاجتماعية ، والسبب هو أنها (المتغيرات الاجتماعية والسياسية) تتأثر بالعوامل غير المخططة اقتصادياً أثناء الحكم الطويل والقصير الأجل ،بينما المتغيرات

<sup>1</sup> Osborne, Denis ,(1998) , Learning Module on Corruption , UNDP Publication

الاقتصادية فلا تظهر إلا في الأجل الطويل<sup>1</sup>. ولعل هذا ما أدى إلى إيلاء الأهمية القصوى للأبعاد الاجتماعية والسياسية من الباحثين المتخصصين، إلى أن استحوذ النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي معلنا ميلاد العولمة التي فتحت الأفاق على كل الاحتمالات وكشفت مواطن قصور عديدة في الأنظمة الاقتصادية التي تم إسناد معظمها إلى الفساد وهو ما سرع وتيرة البحوث الاقتصادية نحو هذا السياق.

من جهتنا سنقتصر في هذه الجزئية على عرض الخطوط العريضة لأبرز الآثار الاجتماعية والسياسية للفساد في شكل نقط دون الخوض في تفاصيل قد تخرج بنا عن النسق المخطط للمقياس.

- يسهل الفساد تجاهل قوانين الصحة والسلامة، وتسهل الإفلات من الملاحقة القضائية بشأن الإضرار بالبيئة. وتبطل مفعول القوانين، ويصعد الإجرام ويزيد من حدته، ويغذي الثورة ويشكل في نهاية المطاف خطراً عالمياً.
- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي يعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية<sup>2</sup>.
- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع.

### 3- أثر الفساد على مستوى العلاقات السياسية:

تتعدد وتتشابك الآثار السياسية للفساد والتي نوجزها في النقاط التالية على سبيل المثال لا الحصر ودون إسهاب يخرج بنا عن نطاق أهدافنا:

- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة الخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات تتهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية<sup>3</sup>.
- يعتبر Y.Meny كعالم سياسة أن أخطر أشكال الفساد المعاصر هي "التي تتحول مادتها إلى طاقة" فهكذا جرى تأسيس علاقات التبعية و الخدمات المتبادلة بطرق غير واضحة والاتفاقات التي تثير الشبهات حولها والقضية تتعلق بنظره بنظام معين للتبادل يسلك طريق الشرعية ولا يكون التبادل النقدي عنصراً رئيسياً بالضرورة، فممنح التراخيص والتصاريح

<sup>1</sup>Treisman, Daniel (2000), The causes of corruption: a cross national study, Journal of Public Economics, vol. 76, P441

<sup>2</sup> هدى متكيس، (1999)، الشروط السياسية للتنمية - خبرة دول الجنوب، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، ص 30

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (1999)، الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية لإصداره، الكويت، ص 3

يمكن أن يتما عن طريق العقود أو تزوير قيم الفواتير، والفساد في رأيه "ليس ظاهرة على هامش النظام ولكنه يتعايش في انسجام وثيق مع ذلك النظام ويتغذى على نقط الضعف فيه ويستند إلى آليات وقيم النظام ذاته"<sup>1</sup>

➤ فيما يتعلق بتأثير الفساد على الديمقراطية، فحسب اعتقاد Y.Meny1992 يبدو أن تركز السلطة في قبضة الجهاز التنفيذي تعمل في اتجاه تهيمش باقي السلطات التشريعية والقضائية وحتى السلطة الرابعة المتمثلة في الصحافة والإعلام، وهنا تبرز إشكالية تحليل علاقة الديمقراطية بالفساد.

➤ يؤثر الفساد على سوق النفوذ السياسي، حيث أنه يربك حسابات الشفافية لصالح الفئات الأكثر قدرة على الدفع، ووفقا لقانون العرض والطلب، ففي العالم المعاصر لم تصبح الانتخابات معتمدة فقط على شعبية المترشح، بقدر ما تتعلق بإمكانياته التي يسخرها لجذب الرأي العام، هذه الإمكانيات التي عادة ما يكون مصدرها فاسدا.

<sup>1</sup> بيير لا كوم، ترجمة سوزان خليل، (2003)، الفساد، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ص10